

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الحوامدة  
وعضوية القضاة السادة  
محمود البطوش، حسين السكران، حابس العبدالات، زهير الروسان

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٦/٢٩٩٢

المميزة: - بلدية جرش الكبرى/ وكيلها المحامي عقيل بطارسة.

المميز ضدهما: - ١- مرام محمد خالد عتمة.

٢- سميرة محمد خالد عتمة.

وكيلهما المحامي حافظ العتوم.

بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٥ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق إربد في الدعوى رقم (٢٠١٥/٧٥٧٦) بتاريخ ٢٠١٦/١/٣١ المتضمن رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق جرش في الدعوى رقم (٢٠١٣/٦٥) بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٤ القاضي : (بالزام الجهة المدعى عليها بلدية جرش الكبرى بدفع مبلغ (سبعة آلاف وتسعمئة وأربعين ديناراً) للمدعيتين مرام محمد خالد عتمة وسميرة محمد خالد عتمة توزع بينهما حسب حصصهما بسند التسجيل وذلك تعويضاً عن الأضرار اللاحقة بالبنائين المقامين على قطعة أرضهما رقم (٢٢) حوض رقم (٤٩) البلد من أراضي قرية سوف في محافظة جرش وتضمين الجهة المدعى عليها الرسوم والمصاريف ومبلغ ثلاثمئة وسبعة وتسعين ديناراً أتعاب محاماة لمصلحة المدعيتين) وتضمين المستأنفة بلدية جرش الكبرى الرسوم والمصاريف التي تكبدتها المدعيتان في هذه المرحلة ومبلغ (١٨٠) ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة.

وتتلخص أسباب التمييز في الآتي :-

- ١- أخطأت محكمة الاستئناف برد الأسباب الأول والثاني والثالث من أسباب الاستئناف وتأييد ما توصلت إليه محكمة البداية من حيث تكيف وقائع هذه الدعوى ومعالجتها على أساس مسؤولية حارس الأشياء استناداً لأحكام المادة (٢٩١) من القانون المدني.
- ٢- أخطأت محكمة الاستئناف بعدم البحث والتدقيق في أركان المسؤولية التقصيرية من حيث الفعل الضار والعلاقة السببية والنتيجة (الضرر) لاسيما وأن فعل المميّزة لا يرتبط بالنتيجة وبالتالي فإن فعل المميّزة لم يكن هو الفعل المباشر أو المتسبب للضرر المزعوم وعليه فإن الدعوى مردودة عن المميّزة لانقطاع علاقة السببية .
- ٣- وبالتناوب، لم تميز المحكمة بين نوعي السيطرة على الأشياء وهي السيطرة المباشرة والمادية للحارس على الأشياء وهي الأشياء الصماء وبين السيطرة من خلال سلطة الرقابة والإشراف والتوجيه على الأشياء وبالتالي كان يجب على المحكمة أن تبحث في شرط التعدي والتقصير من قبل المميّزة قبل أن تحملها مسؤولية حراسة الأشياء.
- ٤- وبالتناوب، تجاهلت محكمة الاستئناف الحالة التي تسقط فيها المسؤولية لحارس الأشياء ويعفى منها والمتمثلة بقول المشرع (ما لا يمكن التحرز منه) الواردة في متن نص المادة (٢٩١) مدني.
- ٥- وبالتناوب لم تراعى محكمة الاستئناف أن أية مسؤولية وتكليف قد نص عليه قانون البلديات فإن هذه المسؤولية والتكليف تكون بحدود الإمكانيات المادية والمالية والبشرية للبلدية حيث لا تكليف إلا بمقدور.
- ٦- وبالتناوب، أخطأت محكمتنا الموضوع بوزن البيئة وترجيح بينات المميز ضدّها على بينات المميّزة .
- ٧- وبالتناوب، أخطأت محكمتنا الموضوع بالحكم بنقصان القيمة قبل التحقق من إمكانية إعادة الحال إلى ما كان عليه .

٨- وبالتناوب، أخطأت محكمة الاستئناف باعتماد تقرير الخبرة بالرغم من أنه جاء مخالفاً للأصول والقانون .

٩- وبالتناوب، أخطأت محكمة الاستئناف بعدم البحث فيما إذا كان هناك أي سبب قد ساهم في إحداث الضرر المزعوم وذلك من خلال بيان مقدار مساهمة طبيعة قطعة الأرض موضوع الدعوى كونها منحدرية وبيان مقدار مساهمة خطأ المميز ضدتهما في قيامهما بالبناء بمجرى مياه الأمطار .

لهذه الأسباب طلب وكيل الممثلة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

## القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن واقعة الدعوى تشير إلى إقامة المدعيتين/ مرام وسميرة محمد خالد عتمة الدعوى رقم (٢٥/٢٠١٣) لدى محكمة بداية حقوق جرش بمواجهة المدعى عليها/ بلدية جرش الكبرى .  
للمطالبة/ ببدل العطل والضرر ونقصان قيمة الأرض رقم (٢٢) حوض (٤٩) من أراضي سوف .

### على سند من القول :-

إن المدعيتين تملكان الأرض رقم (٢٢) حوض (٤٩) من أراضي سوف مناصفة ومقام عليها عقاران سكنيان تقطن كل واحدة بعقار .

قامت المدعى عليها بعمل عبارة تصريف المياه وعمل مناهل على طول الأرض وإن تمرير هذه المواسير والمناهل ألحق ضرراً بالعقارات والمدعى عليها ممتعة عن إزالة الضرر .

وطلبنا بالنتيجة الحكم ببدل التعويض مع الرسوم والمصاريف والأتعاب والفائدة القانونية .

بعد استكمال إجراءات التقاضي قضت المحكمة بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٤ الحكم بإلزام المدعى عليها بدفع مبلغ سبعة آلاف وتسعمئة وأربعين ديناراً للمدعيتين توزع بينهما حسب حصصهما بسند التسجيل مع الرسوم والمصاريف ومبلغ (٣٩٧) ديناراً أتعاب محاماة للمدعيتين .

لم يصادف القرار قبولاً من المدعى عليها فطعن في استئنافاً، وقضت محكمة استئناف إربد بقرارها رقم (٢٠١٥/٧٥٧٦) تاريخ ٢٠١٦/١/٣١ برد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف وتضمين المستأنفة الرسوم والمصاريف التي تكبدتها المدعيتان في هذه المرحلة ومبلغ (١٨٠) ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة.

لم ترض المستأنفة القرار الاستئنافي فاستدعت تمييزه ضمن المدة القانونية.

وبالرد على أسباب التمييز:-

وعن سببي التمييز الثامن والتاسع ومفادهما خطأ المحكمة باعتماد تقرير الخبرة .

وفي ذلك نجد إن قرار المحكمة وفيما يتعلق بتقرير الخبرة مستوجب النقض للأسباب التالية :-

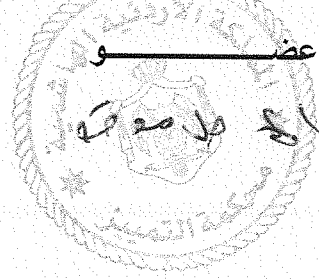
- ١- بخصوص تاريخ احتساب التعويض وهو تاريخ وقوع الضرر .  
فقد جاء تقرير الخبرة باحتساب التعويض قبل وقوع الضرر وبعد وقوعه دون تحديد تاريخ وقوع الضرر .
- ٢- لم يبين لنا الخبراء طبيعة العقار ومدى مساهمته بإحداث الضرر .
- ٣- احتساب التعويض عن المنشآت داخل الأرض وهل تمت إقامتها بناءً على طلب المدعيتين وموافقتهم وإذا كان الأمر كذلك بيان الأساس القانوني للتعويض .  
استناداً لما تقدم يكون سببا التمييز واردين على القرار ويتعين نقضه من ناحية الخبرة .

وعن باقي أسباب التمييز/ فإن الرد عليها سابق لأوانه في ضوء ما توصلنا إليه بردنا على سببي التمييز .

لذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر نقض القرار وإعادة الأوراق إلى مصدرها  
لإجراء المقتضى .

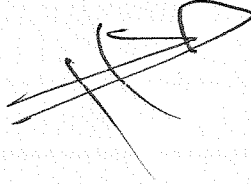
قراراً صدر بتاريخ ٢٢ صفر سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٢/١١/٢٠١٦ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو

عضو



رئيس الديوان

lawpedia.jo

